

على الخلاف

غاز لبنان مقابلك توطين الفلسطينيين

الغاز مقابلك توطين الفلسطينيين، هي المعادلة الجديدة التي يهمس بها الغربيون للسماح للبنان باستخراج نبطه بالتوازي مع الحك الشامل في المنطقة، على حساب حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وفي ظلّ تقليص الأونروا لخدماتها تمهيداً لإنهاء دورها، يحقّ للفلسطينيين واللبنانيين أن يصدّقوا «المؤامرة»!

فراس الشوفي

«ما بدنا سكّر وطحين، بدنا نرجع لفلسطين... يصدح صوت الآتين من المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب والشمال أمام المقر الرئيسي لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا» في بئر حسن. الاعتصام أمام مكاتب المنظمة بات طقساً يومياً لألاف من فلسطيني مخيمات لبنان.

محمّد، الخمسيني ابن حي العجمي في مدينة يافا المحتلة، واللاجئ إلى مخيم شاتيلا، يهتف بغضب شاب في العشرين، فيما عناصر قوى الأمن الداخلي يحولون بينه وبين البوابة الضخمة الزرقاء لمكتب المنظمة الأممية. محمّد الذي يعرض أمام الموجودين صور بيت أهله في يافا عبر موقع «فايسبوك»، وقد احتله



نقاشات داخل الكونغرس وسعي لإصدار قرار بوقف تمويل الأونروا وإلغائها

مهيئة: اللاجئون الفلسطينيون مسؤولية المجتمع الدولي والحك يعودتهم إلى فلسطين

يهودي إيطالي، يرى حقّه كلاجئ في العلاج يُسحب منه، لأن الدول التي قرّرت أن تشرعن «دولة» لليهود على أرض فلسطين لم تعد تريد أن تدفع ما يكفي لكي يبقى الفلسطينيون على صمتهم؛ إنه الحدّ الأخير لقدرة الفلسطيني اللاجئ في مخيم على التحلّل: المش بالطبابة.

لا ينفصل واقع الفلسطينيين في لبنان عن واقعهم في الدول المحيطة. اليرموك، أكبر المخيمات الفلسطينية في سوريا قرب دمشق، صار أثراً بعد عين، وكذلك الحال بالنسبة إلى مخيم حندرات في حلب، فيما لاذ الفلسطينيون بالهرب بعيداً جداً، في



موازنة الأونروا ثابتة والنفقات ترتفع في ظل اتهامات للوكالة بالفساد (هيثم الموسوي)

ولبنان واليمن وليبيا وتبقى قضية اللاجئين عالقة؟

عجز ام فساد؟

تأسست الأونروا في كانون الأول 1949 كوكالة مؤقتة تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، حتى إيجاد حل «عادل» للقضية الفلسطينية. وبحسب أكثر من مصدر فلسطيني، فإن تقديمات الوكالة في لبنان بلغت أوجها في ظلّ وجود الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وقيادة منظمة التحرير في بيروت، لتتكمّل مع تقديمات المنظمة، من الاستشفاء الكامل إلى تقديم المساعدات العينية والبدل المالي. إلا أن مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982 وصولاً إلى التسعينيات شهدت تقليصاً تدريجياً للتقديمات، في ظلّ ازدياد أعداد اللاجئين وازدياد حاجاتهم وغلاء المعيشة والأزمات الاقتصادية الخانقة. العام الماضي، وصل الأمر بالأونروا

الأونروا خدماتها الصحية للشريحة الأكثر عوزاً. فلسطينيو لبنان قلقون على المستقبل، بمعزل عن الأسباب التي تدفع الوكالة إلى هذه الخطوة. الغالبية ترى في التقليص مقدّمة لإنهاء الأونروا كمنظمة دولية شاهدة على جلجلة التهجير الفلسطيني، كما هي المخيمات، تمهيداً لإنهاء حقّ العودة وإسقاط القرار الدولي 194 القاضي بحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. أسئلة كثيرة تدور في عقل كل فلسطيني، مسؤولاً كان أو مواطناً، فتحاوياً أو حمسواياً: هل أتى دورنا؟ هل نضجت ظروف «التسوية» و«الحلّ الشامل»؟ هل يعطوننا «دولة على الورق» وبيعدوننا إلى النرويج والسويد وكندا لننسى بيوتنا وتاريخنا؟ هل يدمرون المخيمات بحجّة الإرهاب فنضطر إلى الرحيل أم «يوطنوننا» هنا؟ هل تحلّ أزمات سوريا والعراق

البحر والبر، من شتات إلى شتات في بلاد الله الباردة. وفي الأردن، يفقدون شيئاً فشيئاً «هويتهم» لصالح «الأردنية»، فيما يرتاب الأردنيون من التوازنات الديموغرافية، ومن «المؤامرة» الإسرائيلية التاريخية بتهجير فلسطينيين جدد من «الداخل» إلى الأردن وتثبيت «الوطن البديل». أمّا في لبنان، فلم يكن يكفي الفلسطينيين تدمير مخيم نهر البارد وتهجير أهله وموجات الهروب الأخيرة إلى أوروبا والفقر والحرمان والبطالة في المخيمات، والنظرة الأمنية التي تحملها الدولة اللبنانية والجزء الكبير من القوى السياسية تجاه الفلسطينيين، سوى «تجميع» التكفيريين في المخيمات كما جُمعوا في نهر البارد، وانحلال منظمة التحرير الفلسطينية وتخليها عن مسؤولياتها، وتخبّط الفصائل الفلسطينية الأخرى، وأخيراً تقليص

مدير الأونروا: قد لا نستطيع الاستثمار والمطلوب حل للقضية الفلسطينية

لا يجزم المدير العام للوكالة الدولية في لبنان الألماني ماثيوس شمالي، في مقابلة مع «الأخبار»، بعدم وجود فساد، إلا أنه يوضح أن «80% من موازنة الأونروا تصرف كرواتب، ما يقلص إمكانية وجود فساد إلى الحدود الدنيا»، مشيراً إلى «أننا نحاول ضبط الأمور قدر المستطاع، لكن جسم المنظمة كبير جداً». وبلغت إلى «أننا لم نقطع أي مساعدات، ولدينا 27 عيادة عاملة، لكن الميزانية هي نفسها بينما تزداد الأعداد والحاجات. فقد نزح إلى لبنان 42 ألف فلسطيني من سوريا لم تكن تتكفّل الوكالة عليهم شيئاً في السابق بسبب مجانية التعليم والطبابة هناك، فيما ولد في غزة 8 آلاف مولود جديد. العام الماضي كان يقصنا 80 مليون دولار، وفي أيلول كنا أمام خيارين: إما أن نتوقف عن التعليم أو نوقف جزءاً منه أو نؤخره، وخيرنا المانحين بعد رفضهم دفع مبالغ إضافية بين أن نجد مانحين جديداً، أو أن نبحث عن طرق لتوزيع الموازنة. وحصل ضغط في المخيمات من الأهالي، والضغط دفع الدول العربية إلى دفع مبلغ 49 مليوناً». ويختتم ماثيوس: «لا إرادة سياسية لحلّ الأزمة الفلسطينية. وإذا كانت الدول حريصة على الأونروا، فعليها إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية... لدينا مخاوف من أننا لن نستطيع الاستمرار مستقبلاً مع ازدياد الحاجات والأعداد».